الأمم المتحدة
E/CN.6/2015/NGO/222

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
31 December 2014
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة
الدورة التاسعة والخمسون
٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥
متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"

بيان مقدم من المؤسسة التعليمية للمرأة الأفريقية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي*

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* هذا البيان صادر دون تحرير رسمي.

050215 020215 14-66277X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

ينصبُّ التركيز الأساسي للمؤسسة التعليمية للمرأة الأفريقية على تعليم الفتيات في أفريقيا. وتهتم هذه المنظمة غير الحكومية أيضا بالعنف المسلط على الفتيات والنساء، وذلك من بين أهداف أخرى. وقد ساهمت المؤسسة التعليمية للمرأة الأفريقية بشكل كبير في تعليم الفتيات في أنحاء مختلفة من أفريقيا ودعت إلى اتخاذ إجراءات تأديبية صارمة لمعالجة قضية العنف، لا سيما العنف المترلي الذي غالبا ما يؤثر سلبا على الفتيات.

ويشكل منطوق إعلان ومنهاج عمل بيجين معلما بارزا في المساعي العالمية لتحقيق مجتمع متوازن جنسانيا موجه نحو التنمية وخال من الأحقاد. وقد تطرقت هذه الوثيقة الحيوية تقريبا لجميع المجالات الهامة لمختلف الأنشطة والعلاقات ذات الصلة بالقضايا الجنسانية. وها نحن الآن بعد مضي عشرين عاما نسير على خطى إقامة المجتمع العالمي المثالي المنشود حيث تشكل المساواة بين الجنسين والحرية والوئام أساس التنمية المستدامة. وكانت بطاقة الأداء رائعة للغاية في بعض المجالات بينما جاءت دون مستوى التوقعات في العديد من المجالات الأخرى.

وتقر المؤسسة التعليمية للمرأة الأفريقية دون مواربة أنه في غضون الفترة قيد الاستعراض حدثت زيادة ملحوظة في نسبة التحاق الفتيات بالمدارس في أفريقيا. ويبدو أن بعض المناطق سجلت نسبة التحاق أعلى من غيرها للفتيات. ففي نيجيريا، على سبيل المثال، في حين ارتفع معدل التحاق الفتيات بالمدارس في ولايات الجنوب بأكثر من ٨٠ في المائة، لم يتجاوز الارتفاع في الولايات الشمالية ٢٠ في المائة. لكن المسألة الحاسمة هنا هي معدل البقاء. فالعديد من هؤلاء الفتيات لا يكملن تعليمهن في المدرسة الثانوية. وتتوقف هؤلاء الفتيات عن الدراسة لعدد من الأسباب:

- الفقر
- انعدام الأمن
- حمل المراهقات
- الزواج المبكر والممارسات الثقافية/الدينية الضارة

الفقر

في أكثر الأحيان يعيش أكثر من ٦٠ في المائة من عامة الناس في أفريقيا في فقر مدقع. وحتى في البلدان التي حققت في الآونة الأخيرة بعض النجاحات الاقتصادية، فإن توزيع الموارد يتسم بقدر كبير من عدم المساواة بحيث لا تستفيد منها الأسرة المتوسطة. وبينما تستطيع فئة من

المجتمع إرسال أبنائها (الذكور والإناث على حد سواء) إلى الخارج للدراسة لا تستطيع معظم الفئات الأخرى إرسال أبنائها إلى المدارس العامة الأساسية. ومن الحقائق المعروفة في أفريقيا أنه عندما تكون الموارد محدودة فإن الأسرة المتوسطة تدفع الفتيات إلى التنحي جانبا حتى يتمكن أشقاؤهن الذكور من مواصلة تعليمهم.

انعدام الأمن

في البلدان التي تمزقتها الحروب أو تعصف بها النزاعات، عادة ما يكون أكبر المتضررين هم الفتيات. فالفتيات هن من يتعرضن للاختطاف أو الاغتصاب أو القتل على أيدي "المتمردين" أو "المقاتلين من أجل الحرية" أو "الأصوليين الدينيين" أو أيا كان اللقب الذي يشار به إليهم. فاختطاف أكثر من مئتي تلميذة في تشيبوك، ولاية برنو النيجيرية في نيسان/أبريل ٢٠١٤ ربما كان أكثر هذه الانتهاكات الواسعة النطاق فظاعة لحق الفتاة في التعليم. وقد أدت هذه القصة المحزنة التي أدت إلى اطلاق حملة "أعيدوا بناتنا" #BRINGBACKOURGIRLS إلى إدانة لمرتكبيها على الصعيد الدولي.

حمل المراهقات

هناك أعداد متزايدة من التلميذات في سن المراهقة اللائي يحملن ويتركن الدراسة. وبعض هؤلاء التلميذات من ضحايا الاغتصاب في حين يقع البعض الآخر فريسة لإغراء مجموعات مارقة من رجال العصابات الذين يستدرجوهن إلى الحمل، واعدين إياهن بشراء أطفالهن مقابل مبالغ طائلة. وعادة ما تتألف الفئة الأخيرة من فتيات يأتين من أسر يعصف بها الفقر. وقد أفضى ذلك إلى نوع جديد من الاتجار، هو الاتجار بالأطفال الرضع. وتُستخدم بعض المباني سرا لإيواء الفتيات الحوامل في سن المراهقة حتى يضعن حملهن، ومن ثم يُنتزع أطفالهن ويباعون. وتشير أبحاثنا أيضا إلى أن بعضا منهن يقعن في أيدي قتلة من ممارسي الطقوس. ويطلق على المباني السرية التي يتم فيها الاحتفاظ بالفتيات الحوامل اسم "مصانع الأطفال". وهناك عدة حالات من هذه الممارسة في نيجيريا وربما في بلدان أخرى مجاورة.

الزواج المبكر والممارسات الثقافية/الدينية الضارة

في جميع أنحاء أفريقيا، يشكل الزواج المبكر للفتيات تهديدا خطيرا يحول دون مواصلة تعليم هؤلاء الفتيات وتنويرهن، مما يساهم في تأنيث الفقر. وغالبا ما تربط هذه الممارسة بالممارسات الدينية والثقافية. ويدعي البعض أن الأصلح هو أن يتم تزويج الفتيات في أبكر وقت ممكن "قبل تعرضهن للإفساد". وهذا هو السبب نفسه الذي يسوغون به الترويج لممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. فهم يزعمون أن ذلك يحول دون انغماس الفتيات في الرذيلة. وبالنسبة

إلى العديد من الحالات الأخرى فإن الفقر هو المسؤول، نظرا لأن الوالدين يرون في ذلك فرصة ثمينة لإنقاص عدد الأطفال المعالين وفي نفس الوقت جني بعض المال من خلال ما يتلقونه كمهر للعروس.

العنف ضد النساء والفتيات

وكما ذكر آنفا، هناك مجال عمل آخر بالنسبة لنا، وهو الحملة المناهضة للعنف ضد النساء والفتيات. فمن المؤسف أن يكون العنف ضد الفتيات والنساء في ازدياد. بل إن هذا العنف أصبح أكثر تطرفا. فهو ينطوي، بالإضافة إلى الضرب هناك العديد من التصرفات الفظيعة الأخرى. فالخليلات أو الزوجات يُلقى عليهن الحمض تعبيرا عن السخط. والاغتصاب لم يعد اليوم سلاحا من أسلحة الحرب فقط بل أصبح يُستخدم أيضا كمظهر "عابرٍ" للبهيمية. وهناك طفلات لا تتجاوز أعمارهن ثلاث أو خمس سنوات يتعرضن للاغتصاب على أيدي رجال ينشدن عندهم الرعاية والراحة والحماية.

ومن صفات الوضع في العديد من البلدان الأفريقية هو أنه نادرا ما يُعاقب على هذه الجرائم. ومعظم هذه البلدان إما وقَّعت أو صادقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ولكنها للأسف لم تعمد إلى توطينها على الصعيد المحلي. والسكان المحليون، يرون أن القضايا من شاكلة الاغتصاب والضرب المبرح للزوجة ما هي إلا قضايا "منزلية" لا تحتاج إلى أي عناية مختصة من الأجهزة الأمنية، إن وجدت أصلا. ولحسن الحظ، فقد تدخل عدد كبير من المنظمات غير الحكومية للفت الانتباه إلى الظلم الذي تتعرض له المرأة وانتهاك حقوقها، حتى لو لم تكن قادرة على استصدار حكم على الجاني.

توصيات

توصي المؤسسة التعليمية للمرأة الأفريقية لجنة وضع المرأة والحكومات بما يلي:

- أن تجعل من أمن المدارس أولوية على الصعيد العالمي، وبالأخص في أفريقيا. فلا بد من ضمان الأمن للمدارس. وقد اتضح أن المدرسة التي تم منها اختطاف الفتيات في تشيبوك لم تكن محاطة بسياج على الإطلاق. فيجب أن نسعى لكي تكون المدارس، ولا سيما مدارس الفتيات، "محصنة"، إذا جاز التعبير. وينبغي أيضا وضع تدابير لضمان سلامة المعلمين. وينبغي إشراك كل أذرع الحكومة، والمجالس الاتحادية والولائية ومجالس الحكم المحلي كليا/فعليا في هذه العمليات. ومن شأن الدعم الدولي أن يعطي دفعة كبيرة لما تبذله الدول من جهود في هذا الصدد.

- أن تشرع في القيام بحملات تنوير عامة واسع النطاق في مختلف البلدان، وخاصة البلدان النامية فيما يتعلق بالصحة الإنجابية للفتيات والنساء والعواقب المترتبة عن الجهل أو الإهمال في هذا الجانب الحاسم من حياتنا. وهناك حاجة إلى رفع مستوى الوعي العام في المجتمعات المختلفة وخاصة في أفريقيا بشأن قضايا الصحة الإنجابية للحد من تزايد معدلات الحمل بين المراهقات في المدارس الثانوية. وينبغي ألا يقتصر الأمر فقط على إدانة مأساة "مصانع الأطفال" بل ينبغي تضييق الخناق عليها. وأنني أشعر بسعادة بالغة لإبلاغكم بأننا قمنا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، بحملة واسعة ضد بيع الأطفال واستغلالهم في المواد الإباحية في أبا، ولاية أبيا جنوب شرق نيجيريا. وشملت الحملة بث ومضات إشهارية في لغة الإيبو المحلية والإنجليزية على حد سواء، وتنظيم تجمعات ومحاضرات. وأصابت الحملة نجاحا كبيرا حيث قامت حكومة ولاية أبيا بعد فترة وجيزة بهدم أحد المستشفيات الخاصة الكبيرة الذي زُعم أنه كان بمثابة "مصنع للأطفال".

- أن تسرع في العمل على إدراج اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في تشريعات جميع البلدان التي وقعت أو صادقت عليها حتى الآن. ففي كثير من الأحيان، توقَّع الحكومات المختلفة أو تصدق على العديد من معاهدات الأمم المتحدة واتفاقياتها، إلا أن كل هذا يبقى حبرا على الورق، ونادرا ما تنفذ أو تتدرج في التشريعات الوطنية. يجب أن يتغير هذا الموقف سعيا لتحقيق التقدم في الأهداف المنشودة.

- أن تواصل بذل جهودها الحثيثة لتعزيز اقتصاداتها وتكفل بشكل كبير أن يتم توزيع الموارد توزيعا عادلا إلى حد ما، وبالتالي يمكن تخفيض مستوى الفقر بدرجة كبيرة بما أن الفقر هو المسؤول عن ارتفاع عدد حالات تسرب الفتيات من المدارس.

أن تبذل الجهود للحد من زواج الفتيات المبكر في بلدانهن بما أن هذه الممارسة تُبقي الفتيات والنساء على الدوام تحت وطأة الجهل والفقر.